

المرجعية الدينية واستقرار العراق

مسؤوليات الشعب العراقي تجاه المبادرات الحضارية

محمد سعيد الخزومي



وحملة لوائهم، ولا التزام بتلك المناهج إلا بالتشبيث بحملة علومهم وريعا حديثهم وخزان معارفهم وهم العلماء الريانيون. وبعد ذلك كله يقول الحق (فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون) ٣٢/يونس.

والحياة، والتزام بتعاليم الحياة ومبادئ الحضارة من دون الاستجابة لحملة الحضارة وتعاليم الحياة. ولا الاستجابة لحملة الحضارة وتعاليم الحياة من دون العمل بتعاليمهم والالتزام باوصيائهم

بمنطق العقل. ولا تجتمع تلك المنطلقات الحيوية إلا بتحكيم نظام الشورى واحترام الإنسان وعقيدته وحريةته. وهذا يستوجب اجتثاث (قانون إلغاء الآخرين) سواء كان ذلك الإلغاء دينيا أم مذهبيا أم سياسيا، أم ثقافيا، كما يجب إلغاء كافة توابع هذا الإلغاء، كالإلغاء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها. كما يستلزم العمل بثقافة احترام الإنسان وكامل حيثياته بمحو ثقافة العنف من الضاموس الضروي والتربوي الاجتماعي، ابتداء من البيت إلى المدرسة حتى دائرة العمل والاقتصادي والحكومي ومن جميع مرافق الحياة. وباجتماع تلك المستلزمات إلى بعضها يكون الخير للعراق والعراقيين، إذ تعمل على توفير العلم والتزكية والتطهير المعنوي والعلم والعمل بالعلم لا بالجهل، الأمر الذي صحت به منطلقات الحضارة الرسالية الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويذكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين) ٢/الجمعة.

وذلك كي تعيش البشرية الآمن والأمان، والحرية والرفاه، والسعادة والاستقرار. إذ لا سعادة من دون احترام للإنسان.

والصدق النابع من إرادتهم الخير للناس. المستلزمة الحضارية السادسة أن يتلاحم الشعب مع جميع المؤسسات الحضارية التي تعمل على بناء ثقافة إنسان الحضارة، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات ذاتها العمل على نشر ثقافة المحبة والأخوة ونشر الجودة والتكاتف والتكافل بين أبناء الأمة والشعب الواحد. المستلزمة الحضارية السابعة أن لا تقف الدولة من خلال قوانين تبتدعها أو رجال تصبهم، في عرقلة المشاريع الحضارية التي تقوم بها المؤسسات الثقافية والاجتماعية والعمارية الحيوية في المجتمع، والرامية إلى بناء الإنسان، وإصلاح المجتمع، وعمارة الحياة، لكون ذلك مما يخدم العراق والعراقيين. وإن العمل ضده يعني العمل ضد الشعب وضد تقدم العراق إلى الإمام، بل يؤدي إلى إركاس العراق في أوحال الجهل والتخلف والتناحر الذي لا ينتفع منه إلا من يريد بالعراق سوءا، ويثرواته نهباً. المستلزمة الخامسة

على تشد جميع الأجهزة السياسية الإسلامية وغير الإسلامية العراقية الا تستبد برأيها خلاف الشعب والدين بتجاوزها رأي المرجعية الدينية، لكونها صاحبة الرؤية الحضارية

على تشد جميع القوى السياسية الإسلامية وغير الإسلامية العراقية الا تستبد برأيها خلاف الشعب والدين بتجاوزها رأي المرجعية الدينية، لكونها صاحبة الرؤية الحضارية

ولا يستلزمات إتمام أمثال هذه المشاريع الحضارية للبلوغ بها مرتبة النضج والتنمية والإيتان للعراقيين بكامل الأكل والرفاء، وتسام السعادة والاستقرار، ومن تلك المستلزمات ما يلي:

المستلزمة الحضارية الأولى وتكمن في التعجيل والعمل الجاد في شوري الفقهاء المراجع، التحركات المؤدية إلى المزيد من الأعلام، من دون التفریط بأحد منهم.

المستلزمة الحضارية الثانية الخطوة الثانية لشورى المرجعية هي اتخاذ القرارات الشرعية اللازمة لإيقاف جميع التحركات المؤدية إلى المزيد من إراقة الدماء والخوض في معارك لا يكون الخاسر فيها إلا الشعب المحروم الخارج لثوه من مطاحن النظام السابق، الأمر الذي يستلزم من الشعب أن يستعيد أنفاسه، ويلعلم جراحه، ويعيد بنائه، وإلا فإن الخاسر الوحيد هو شعب العراق، بينما يكون الرايح الأساس هو سلطات الاحتلال إلى جانب القوى التي تريد تصفية حساباتها مع الأمريكان على ارض المقدسات.

المستلزمة الحضارية الثالثة أن يتزايد التفاف الشعب حول المرجعية الدينية الريانية واللجوء إليها، لا إلى المرجعيات الداعية إلى التكفير والقتال

أفق العلاقات العراقية الكويتية

قبل إعلان الاستقلال والى المستقبل المنفترض

قاسم علوان

العراقية الكويتية، ربما هناك نقص في بعض التفاصيل التاريخية الصغيرة أو اللقطات الكبيرة أي الشغرات التي تتعلق بعلاقات سياسية خفية جدا لم تتكشف بعد. كما نعتقد أن من وجهة النظر السياسية الواعية التي تملك أن تنظر إلى الأمور بجديّة وموضوعية من قبل الطرف الكويتي تحديدا، إذ يجب ألا تخرج تلك المعطيات التاريخية والوقائع السياسية أحدا، لأنها أصبحت جزءا من التاريخ، ولم تعد خافية على أحد، كما إن الكل يعرف بأن الشعب العراقي لم يكن في يوم ما طرفا لا في حرب الخليج الأولى ولا الثانية ولا حتى الثالثة. وحكومة الكويت من جهتها تدرك ذلك وتعرفه جيدا، بأن ذلك الشعب سار مرغما خلف قيادته تلك، التي حكّمته بطرق يعرفها اصداقها صدام أكثر من أعدائه. لذا يجب التخلي عن أية نزعة عقابلية تجاه الشعب العراقي على أنه طرف في ذلك أو تلك الأزمات كما تعلن بعض الاتجاهات القريبة أحيانا من دوائر صنع القرار في دولة الكويت.

ثم نتساءل.. ترى ماذا تريد الكويت لشكل العلاقة المستقبلية المحتملة التي تربطها بدولة الجوار الشقيقة الكبيرة الشمالية التي تفرضها عليها حقيقة الجغرافيا والتي هي أقوى من كل الحقائق مجتمعة بما فيها الانتماء القومي أو العرقي؟ الشقيق الكبير الذي يريد أن ينهض من جديد بعد معاناة معتقدة، وجراحات بعيدة الغور في جسد المجتمع العراقي؟ هل تريد الكويت عراقا مزرقا تنخر فيه مشاكله الداخلية والوطنية؟ مشاكل سوف تحرق الأخضر واليابس في المنطقة كلها لو تسنى لها أن تشتعل؟ وتكرر ولكي لا ننسى وكما أشرنا أيضا فإن سياسات حكومة الكويت منذ إعلان استقلالها والى هذه اللحظة دورا فيما آلت إليه أوضاع العراق، والحروب القديمة والجديدة، وسوء التخطيط من قبل حكامه السابقين حتى هذه الساعة!! وكما رأينا في استعراضنا لتاريخ العلاقات السياسية بين البلدين.

تذكر أن على دولة الكويت حكومة وشعبا أن تأخذ كل تلك التفاصيل التاريخية في هذه العلاقة على محمل الجد، من دون عنث وكبرياء، إذا أردت فعلا علاقات طبيعية تتسم بحسن جوار حقيقي آمن، العراق وهموم شعبه ومعاناته السياسية كل تلك السنين في حساباتها، ونؤكد الدور الذي لعبته دولة وحكومة الكويت في تلك الظروف، والثمن الباهظ الذي دفعه العراقيون جميعا من أجل ذلك، لتتحسن مسؤوليتها كاملة بمراجعة دقيقة لتلك الحسابات وتنازحتها، والتفكير جديا بتعويض شعب العراق عن تضحياته وآلامه التي ذهبت من أجل بقاء صدام في السلطة كل تلك الفترة الطويلة على حساب شعبه وحساب جيرانه!!

وبالتأكيد أن مطالب الشعب العراقي سوف تكون متواضعة جدا ولا تتعدى إسقاط ديون صدام وأرثه الثقيل الذي تركه في عنق أبناء الشعب بما فيها التعويضات، ومد يد المساعدة ولو بقدر أقل مما مدت به يد العون دول أخرى بعيدة عنا كثيرا في أثنيتها ودياناتها وحتى موقعها الجغرافي. كما يجب أن تدرك الجارة الصغيرة أنه ليس من مصلحةها أبدا أن يقع في شماتها شعب كبير (هذا بعيدا عن الانتماء العرقي كما هو مقرر في وثائق الجامعة العربية!!) يعيش بمستوى معيشي أدنى بكثير من مستوى شعبها، بما ينعدم فيه أي شكل للمقارنة!! وهذا ليس تهديدا بل هو من حقائق الجغرافية الدامغة، حتى أنها تذكر بنظرية الأواني المستطرقة في علم الفيزياء عندما نستعين بها للتذكير بحقائق السياسة وضغوطها عندما تتأثل ضغوط الوسائل على الأواني في تلك النظرية!!

ربما لم تتعمد سياسيا علاقة جوار بين دولتين مثلما عقدت علاقة الدولتين الجارتين الشقيقتين العراق والكويت ، من قبل أن تعلق الكويت استقلالها في شباط ١٩٦٣ والى هذه الساعة ، ذلك التعقد الذي يمتد إلى ما قبل أن يعلن رئيس الوزراء الأسبق الذي أرتبط اسمه بتلك القضية عبد الكريم قاسم عن نيته ضم دولة الكويت واستعداداته العسكرية لذلك ، فقد كاث قد سبقه نوري السعيد رئيس الوزراء حينذاك بإعلان نيته أيضا بذلك الخصوص ، يوم اشماز قليلا من السياسة البريطانية لطيفته التقليدية في المنطقة آنذاك ، فأدار المقترح في حينها ، لكن تلك الدعوة لم يلق أي صدى شعبي أو رسمي لا في العراق ولا في جاراته ، بل دفنت في مهدها. فقط الظروف السياسية العامة التي تحرك في ظلها عبد الكريم قاسم في منتصف حزيران عام ١٩٦١ والتي أعلنت فيها عن نيته ضم الكويت.

ثم تأتي الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ لتشعل ليس فقط الخليج بل لتقلب عالي أمور العالم جميعا سافلها، الثورة التي فتحت بابا على القوى العالمية المحافظة، بسعة الباب الذي فتحتة ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ على العالم أجمع حينذاك.. باب مخيف من الزوابع والعواصف السياسية المحتملة على جميع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، بما فيهم أكبرهم وأخطرهم، شرطي المنطقة والخليج، نظام الشاه الذي ابتلعته تلك الثورة!!

ترى ما ردة فعل دولة صغيرة مثل الكويت على عاصفة هوجاء كبرى مثل تلك؟ هذا وحضارها الكبار الأقيواء التي ترتبط معهم بمعاهدات دفاع مشترك يعيدون عنها جغرافيا بمسافات شاسعة؟ إذن لماذا لا تلجأ إلى الجار (الشقيق) الكبير القوي نوعا ما، والذي بدأ يتقرب من دول الخليج عموما، ومن حلفائهم الكبار بأن بدأ بذبح الشيوعيين العراقيين حلفاء الأمم القريب!! الذين وكما يبدو كانوا يشكلون (خطرا كبيرا) من وجهة نظر تلك القوى المحافضة في المنطقة، وعلى أولئك الحلفاء الكبار البعيدين أيضا، الذين استشعروا بالخطر والنفط!! أو ليثبت لهم صدام فيما بعد مدى إخلاصه وولائه!! ولم يكن بصداء حيلة، فقد بدأت مرحلة من التحالف القلق غير المستقر وغير المطمئن بين العراق أو بالحقيقية بين صدام والكويت، الطرف الكبير القوي الذي تعهد لعراق بمحاربة رياح الثورة الجديدة القادمة من إيران والوقوف بوجهها، إذ إن تلك الثورة كانت مختلفة جدا بمسافات كبيرة عن (الروح الثورية) التي أعلنتها (ثورة ٣٠-١٧ تموز) والتي سارت تحت ظلها نظام صدام فترة طويلة! كما إن الدلائل التي تشير إلى أن البعد الطائفي في ذلك الموقف عند كلا الطرفين لم يعد خافيا على أحد في الوقت الحاضر.

هذا التطور الخطير في الخليج هو ما دفع دولة الكويت إلى بالحقيقة أضرطها، هي وغيرها من دول المنطقة إلى الوقوف بجانب صدام وبشكل شبه علني في حربه ضد جمهورية إيران الإسلامية، والوقوف معه إلى آخر الشوط (والاتفاق) على تحمل تكاليف تلك الحرب طويلة الأمد ونفقاتها الباهظة!! إلا الرغم من غموض تلك الاتفاقات!! وسريتها المطلقة التي أحاطت بها في ذلك الوقت وغياب تفاصيلها، حتى على أطرافها أنفسهم كما توضح ذلك فيما بعد.

وبعد تلك الوتقة (الحميمة) من الكويت تجاه حرب العراق، تجاسرت الشقيقة الصغرى وطلبت من صدام حسين على لسان وفد صغير من معلميه كان يزور بغداد، تحليطا حدودهما الدولية المشتركة وتوثيقها دوليا، كما هو معمول بين مختلف دول العالم المتجاورا، وكان ذلك في عام ١٩٨٢ بعد أن ذكروه بحداث مخضر الصامتة قبل سنوات، فكان رد قائد الأمة العربية والجمع المؤمن في ذلك الوقت (ر) أن العراق كل أمامكم.. خطوا حدودكم من أي مكان ترتؤنه، ترى ما قيمة خطوط

وعلى الرغم من خط تلك القضية وخطورتها!! والتي قادته إلى حتفه، فقد كان لها ما يبررها في الأقل من وجهة نظره، أو العوامل السياسية السائدة والمحركة حينذاك. فلو نظرنا إلى دوافع قاسم ومبرراته والظروف السياسية والتاريخية المحيطة به في تلك الدعوة، على وفق نظرة تاريخية تحليلية دقيقة، لا لغرض تبرير إعلانه ذلك، ولكن لوضع الحقائق وما رافقها من حوادث في مكانها الصحيح، حتى نستطيع أن نبني تصورا دقيقا أيضا للمستقبل بين شكل العلاقة بين دولتين عربييتين مستقلتين، على أساس مبادئ حسن الجوار وغيرها من المبادئ السياسية والدولية التي تحدد العلاقات بين دول الجوار في العالم المعاصر.

في مقدمة تلك الظروف هي كيف كان الزعيم قاسم محكوما بالعداء المسبق للمملكة المتحدة، راعية الانتداب السابق على العراق، والتي ربطته بدائرة الجنيه الأسترليني، إضافة إلى المعاهدات (الاستعمارية) الأخرى التي كبلت الدولة العراقية وأثارت غضب جماهيرها في انتفاضات عديدة، ومن ثم رعايتها خلف بغداد وعضويتها فيه، الذي يربط العراق بالدول التي تشكل الطوق الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق.

الاتحاد السوفيتي الذي نظر له عبد الكريم قاسم بإعجاب في ذلك الوقت، وربما بسبب عداة القوميون العرب المعلن للشيوعية عموما، والذين قتلوا ابن خالته، عرابه الذي جاء به إلى الكلية العسكرية، المقدم الطيار محمد علي جواد الذي شارك في حركة بكر صدقي الفاشلة في عام ١٩٤٥ والذي يكن له قاسم ودا وعاطفة كبيرين!! وكيف وظف ذلك الموقف الشخصي، من ذلك التنابر السياسي إلى (عاطف) مع الشيوعية وشعاراتها السياسية والاجتماعية البراقة في ذلك الوقت، وحتى من دون أن ينتمي للحزب الشيوعي العراقي. وبالتالي كيف ستيبيلور موقعه من الجارة الصغيرة الكويت، التي ترتبط بمعاهدة دفاع مشترك مع بريطانيا العظمى ومواثيق سياسية أخرى، العدو رقم واحد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وبعد أن وقف رائد الوحدات العربية، وزعيمها القومي في ذلك الوقت محمد عبد الناصر مع الكويت متضامنا معها سياسيا وعسكريا، والذي قاد تأمرا دوليا واسعا يكاد يكون مكشوفاً ضد الثورة العراقية من أجل إسقاطها منذ أيامها الأولى، وتسنى له ذلك فيما بعد.

كما يمكن أن نضيف بأن المد الشعبي والجماهيري والتعاطف الذي تمتع به شخصية ذلك الزعيم محليا، بسبب ما حققه للطبقات الفقيرة والفئات المسحوقة من المجتمع العراقي آنذاك، من مكاسب يومية وحياتية، تعلقت بأسباب معيشتها وتوفير السكن اللائق لتقطاعات واسعة منها، فوقفت خلفه في جميع قضاياها التي أعلنها وحتى من دون أن تعرف شيئا عن تفاصيل تلك القضايا. كل تلك الأسباب هي التي دفعت عبد الكريم قاسم إلى ذلك الموقف التهور، الذي كان بمثابة الوبال عليه وعلى العراقيين جميعا، فقد كان سببا رئيسا لقتله، وسقوط نظامه الجمهوري الأول في مجزرة (قومية) حقيقية.

وكان ما حدث صحيفة يوم (١٤ من رمضان) وهو ما دفع حكومة الكويت في وقتها إلى المساندة الفورية والسريعة، ومن دون ترو لحكومة انقلاب ٨ شباط الدموية عام ١٩٦٦ بكل قواها المالية والسياسية، وريما تقف وراء ذلك الدعم جهود دولية متعددة الأطراف، معدية لشعب العراق في ظروف الحرب الباردة غير المعلنة، بما فيها الدولة السوفيتية (الصديقة) كما توضح ذلك وتكشف فيما بعد، ذلك الانقلاب الذي أغرق العراق في بحر من الدماء في حينها، ليتصاحب معه إعلان استقلال دولة الكويت!!

ولتنتهي تلك المغامرة الدموية التي توازت مع